النموذج الصيني في تنمية الصادرات–دراسة تحليلية–

تاريخ استلام المقال: 2014/10/06 تاريخ قبول المقال للنشر 2015/11/19

أ.بروابن شهرزاد

جامعة مستغانم

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل النموذج الصيني في تنمية الصادرات، وتناولت الدراسة قضية تحول الاقتصاد الصيني لاقتصاد موجه للتصدير من خلال تحليل المقومات الأساسية للنموذج الصيني في تنمية الصادرات وتمثلت أهمها في المناطق الاقتصادية والإصلاحات التجارية وسياسات تنمية الصادرات الصينية، ومن ثم تحليل تطور هيكل الصادرات الصينية خلال الفترة(1978–2012) وتحديد أهم العوامل المؤثرة في نمو الصادرات الصينية خلال نفس الفترة، وخلصت الدراسة إلى أن النموذج الصيني في تنمية الصادرات يتميز بخصائص فريدة حيث أن الصادرات الصينية لم تحقق نموها على الصعيد الرقمي الإجمالي فحسب، ولكنها حققت تطورا على المستوى النوعي أيضا، فأهم ما يميز نمو الصادرات في الصين ليس نمو حجم الصادرات ولكن هو أن الصين تصدر منتجات ذات مستويات عالية الجودة تعكس قوة وتطور هيكل الصناعة الصينية ووجود قاعدة إنتاجية تتسم بالتنوع الكبير.

الكلمات المفتاحية:الصادرات، النموذج الصيني، المناطق الاقتصادية، الاقتصاد الصيني.

Abstract:

The aim of this study is to discuss the Chinese model in developing exports. The study dealt with the case of the transformation and the change of Chinese economy into an export-oriented economy through the analysis of the essential basics of the Chinese model in developing exports. The most important basics are the economic zones, the commercial reforms and the policies of developing exports. Then, the analysis of the development of Chinese exports during the period (1978-2012) and determine the most important factors affecting the growth of Chinese exports at the same period. The study concluded that the Chinese model in developing exports has unique characteristics, where Chinese exports had not only achieved their growth at the global level but had

also developed a qualitative level. What distinguishes the growth of exports in China not the growth of the volume of exports but that China exports product with high level of productivity that reflects the strength and the development the structure of the Chinese industry and the existence of a basis of productivity that seams with a great diversity.

Key words: Export, The Chinese model, Economic zones,China's economy.

مقدمة:

استحوذت تجربة الصين التنموية على اهتمام عالمي ملحوظ نتيجة ما حققته من معدلات للنمو منذ بداية التسعينات،الأمر الذي جعلها تصعد إلى المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، رغم أنها بدأت نهضتها من هياكل إنتاجية قديمة وزراعة بدائية ونسب مرتفعة من الأمية لأكبر تعداد سكاني في العالم،وقد أثار هذا الصعود السريع مخاوف كثير من الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة.

وتعتبر مرحلة 1978-2012 مرحلة الانفتاح وبروز الصين ونجاح تجربتها الاقتصادية من خلال الخطط الخماسية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من خطة الاقتصاد القومي الصيني، والتي وضعت الخطوط العريضة لمشروعات البناء المهمة في الدولة، وعملت على تحديد وتوزيع قوى الإنتاج ونسبة كل قطاع في الاقتصاد القومي، بهدف وضع توجهات مستقبل تنمية الاقتصاد القومي، وتميزت هذه الخطط بانتظامها حيث استمرت الصين في تنفيذ هذه الخطط باستقلالية عن طريق انتهاج نظام السوق الاشتراكي إضافة إلى محاولتها استكمال بناء نفسها من الناحية التكنولوجية وتحقيق التحديث الاشتراكي أو ما تطلق عليه "العصرنات الأربع" والتي تشتمل على إحراز التقدم في الصناعة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والدفاع.

على أساس ذلك استطاعت الصين خلال العقدين الماضيين تحقيق طفرة اقتصادية ضخمة أسهمت بنسب كبيرة في النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، حيث شهدت الصين العديد من الإصلاحات التي ساهمت هذه الأخيرة في زيادة انفتاح الاقتصاد الصيني على العالم الخارجي من خلال فتح قطاع التصدير أمام الاستثمار الأجنبي مما أدى إلى تحويل قطاع التصدير إلى قاطرة

قوية للنمو، وبهذا بدأت الصين توسعا اقتصاديا بخطى غير مسبوقة يحركها الاستثمار والصادرات، وقد أرجعت بعض المدارس الفكرية المفسرة لتجربة الصين النجاح الصيني إلى الطبيعة التطورية والتجريبية المتصاعدة لعملية الإصلاح في الصين.

كما تعتبر التجربة الاقتصادية الصينية واحدة من انجح التجارب التي أثرت بشكل كبير على أهم اقتصاديات العالمية، لأن الاقتصاد الصيني يملك الإمكانيات التي تجعله اكبر اقتصاد تصديري في العالم ولعل أهمها جاذبية الاقتصاد الصيني للاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل مرتفع للادخار المحلي، وتحسن مستمر في الإنتاجية نتيجة تخفيض القيود الداخلية والخارجية على التجارة وفائض حيوي من العمالة.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الصيني حدث تدريجيا بوتيرة ساهمت في نمو الصادرات الصينية بشكل كبير، الأمر الذي يجعل النموذج الصيني في تنمية الصادرات نموذج فريد وجدير بالدراسة والتحليل.

وعلى هذا الأساس تمت بلورة إشكالية الدراسة في ما يلي: ما هي أهم محددات النموذج الصيني في تنمية الصادرات؟

منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية البحث على المنهج الوصفي التحليلي لكونه يناسب الظاهرة محل الدراسة، حيث تم الاعتماد على البيانات والأرقام الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية وهذا للفترة الزمنية(1978-2012)،وقد تم اختيار هذه الفترة لأنها تمثل الفترة الفعلية التي بدا فيها التنين الصيني بالنهضة وهي فترة انفتاح الصين على العالم الخارجي.

1-مقومات النموذج الصيني في تنمية الصادرات

سنتناول في هذه النقطة تحليل المقومات الأساسية للاقتصاد الصيني التي ساهمت في جعل الصين اكبر الاقتصاديات التصديرية على مستوى العالم.

1-1-المناطق الاقتصادية الخاصة:

حددت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية طبيعة المناطق الاقتصادية الخاصة بأنها مناطق تدار باليات السوق وتكون مقيدة بإقليم محدد وتتخصص في إنتاج سلع للتصدير وتعرض حوافز مميزة لهذا النوع من الإنتاج،يكون الهدف الأساسي من إنشاء هذه المناطق جذب الاستثمار الأجنبي والحصول على العملات الأجنبية وتوليد التوظيف ثم يأتي بعد ذلك هدف تحويل التكنولوجيا وخلق روابط التنمية والتنمية الإقليمية.[1]

وبصفة عامة تهدف المناطق الاقتصادية الخاصة إلى تنشيط التجارة الخارجية وتنويع إنتاج الصادرات والتغلب على الضغوط الهيكلية في ميزان المدفوعات، إضافة إلى استيراد التكنولوجيا الحديثة والمعرفة وتحسين أوضاع العرض في السوق المحلي ،زيادة على الآثار الايجابية لإقامة المناطق الاقتصادية الخاصة على التوظيف والوفورات الايجابية التي تنعكس على الاقتصاد ككل.

ويمكن تقسيم المزايا المترتبة على إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة إلى ثلاث مجموعات[2]:

- تعرض المناطق الاقتصادية الخاصة حوافز للمستثمرين الأجانب تزيد من العائد المتوقع على الاستثمار بحيث يزيد عامل الجذب للدولة المضيفة بالنسبة للدول الأخرى وعامل الجذب للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالنسبة لباقي أنحاء العالم.
- تدعم المناطق الاقتصادية الخاصة عملية التحول في الاقتصاد ككل بواسطة آثار الروابط المباشرة، أثار إعادة التوزيع من خلال التطبيق في هذه المناطق اولا ثم التعميم في باقي الدولة.
- تساعد المناطق الاقتصادية الخاصة السياسيين على البقاء في السلطة عن طريق السماح لهم بأخذ عدد من الاعتبارات المختلفة في الحسبان في نفس الوقت، وتوضح هذه النقطة لماذا اختار صانعي القرار السياسي في الصين اتخاذ المناطق الاقتصادية الخاصة كأداة لانفتاح الصين على العالم الخارجي،حيث يمكن القول

[1] -UNIDO,(1991),The challenges of free economic zones in central and eastern Europe, new york,P10

[2]- Opcit,P16

انه كان هناك اعتبارات دفعتهم للتركيز على سياسة التجارة الحرة داخل مناطق محددة تتميز بخصائص مميزة للتجارة الدولية.

وقد لعبت المناطق الاقتصادية الخاصة دورا هاما في زيادة القدرة التنافسية في العديد من الدول النامية،وتعد الصين من أشهر الدول التي استخدمت المناطق الاقتصادية الخاصة كأداة للتحول والاندماج في الاقتصاد العالمي،حيث أدى إنشاء هذه المناطق إلى توليد تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي في قطاع الصناعات التحولية،أما في سنغافورة كانت مناطق المنشات الصناعية محور الحكومة لدفع النمو الاقتصادي ثم توجيهه خلال مراحل التحول من صناعات كثيفة العمالة إلى صناعات كثيفة رأس المال والآن وصلت إلى صناعات كثيفة التكنولوجيا، وفي تايوان تم التركيز على مناطق الصناعات ذات القاعدة العلمية لتكون مسار تحولها إلى مركز لصناعات التكنولوجيا المتقدمة، وفي تايلاند أدى استخدام سياسية حوافز ناجحة لبناء منشات صناعية إلى خلق التصنيع في صناعات مستهدفة والترويج للاستثمار في هذه الصناعات، ويرجع نجاح المناطق الاقتصادية الخاصة في تحقيق أهدافها بشكل أساسي إلى التخطيط المحكم وفقا للاعتبارات الجغرافية والاجتماعية والخصائص المميزة لكل منطقة.

وتصنف المناطق الاقتصادية الخاصة دوليا إلى[1]:

-المناطق المعفاة من الضرائب والموانئ الحرة التي تقام لتسهيل التجارة الخارجية،وتحسين التمويل للمشروعات ولجعل هذه المناطق جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي

-مناطق لتصنيع الواردات أو الصادرات والتي تقام لصالح إنتاج وتصنيع الصادرات

- مناطق للمشروعات (مناطق للأنشطة الاقتصادية الحرة) والتي تقام بصفة أساسية في الدول الصناعية كأداة للسياسة الإقليمية

[1] -USAID,(2007),Special Economic zone benchmarking and Policy action plan, competitiveness support fund,P110

– مناطق حرة للبنوك وشركات التامين والمشروعات التكنولوجية والتي تقام لرفع درجة المنافسة العالمية للبنوك وشركات التأمين المحلية ولتحسين نقل المعرفة وانتشار المعرفة التكنولوجية

وفي الصين ارتكزت المناطق الاقتصادية الخاصة على فكرة مناطق تصنيع الصادرات حيث تعد هذه الأخيرة أداة سياسية تستخدم في جميع أنحاء العالم خاصة في العقدين الأخيرين،إلا أن إقامة هذه المناطق في الصين كان مختلفا عن مناطق تصنيع الصادرات في الدول الأسيوية حيث أنشئت هذه المناطق ولم تقتصر على المجال الصناعي الذي شمل الصناعات الموجهة للتصدير والصناعات كثيفة العمل والصناعات كثيفة التكنولوجيا ولكن امتدت لتشمل قطاع الزراعة وقطاع التشييد والبناء وقطاع التجارة،وبالتالي فان هدف الحكومة الصينية من إنشاء هذه المناطق يشمل بناء هيكل اقتصادي شامل لكل قطاعات الاقتصاد الحديث.

وتعد الوظيفة الأهم للمناطق الاقتصادية الخاصة في الصين دورها كمختبر للحكومة الصينية لكونها الأساس لسياسات إصلاحية أكثر شمولا،تطبق أولا في هذه المناطق وفي حال ثبات نجاحها تعمم في المناطق الأخرى في الصين،ومن أهم السياسات التي تعتبر التجربة الأساسية التي تم تطبيقها في المناطق الاقتصادية الخاصة هي سياسة الانفتاح على العالم الخارجي،حيث نجحت هذه السياسة بشكل كبير عند تطبيقها

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين ارتكزت على المرونة والحلول العملية للقضايا والمشاكل مع الرغبة في التجريب والتعلم من التجارب وعلى ضوء ذلك استخدمت الحكومة الصينية المناطق الاقتصادية الخاصة كأداة لتحقيق ذلك.

1-2-الإصلاحات التجارية في الصين:

بحلول عام 1978 أدرك "دنغ شياو بينغ" مهندس الإصلاحات الاقتصادية في الصين أن النهوض بالاقتصاد الصيني لا يمكن أن يتحقق من دون إتباع سياسة خارجية تقود الصين إلى الانفتاح على مختلف دول العالم،وان الانفتاح هي

السياسة الأساسية وخيار لابد من القيام به بالنسبة للصينيين من اجل مساعدة الصين في أن تصبح دولة حديثة وصناعية "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"، وعليه بدأ "المحدثون" برنامجا طموحا لتحويل الاقتصاد،حيث هدف البرنامج إلى مضاعفة الإنتاج الزراعي والصناعي، وكان هناك مكونان رئيسيا لهذه الإستراتيجية الأول كان الاستيراد الكامل للصناعة والتكنولوجيا، وذلك للتغلب السريع على التخلف التكنولوجي الصيني، والثاني كان إعادة بناء الاقتصاد الداخلي بالتدريج وبحذر.

حيث شهدت الصين العديد من التغيرات في سياسة التجارة الخارجية منذ أواخر السبعينات، وكان أهم هذه التغيرات انتقال إستراتيجية التنمية من إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الداخلي تقوم على سياسات الإحلال محل الواردات إلى إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الخارجي تقوم على سياسات تنمية الصادرات،وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في حجم التجارة الخارجية للصين واندماج اكبر للاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي، وأصبحت الصين قوة اقتصادية وتجارية هامة على الساحة الدولية وقد استلزم ذلك ضرورة إجراء إصلاحات على سياسة التجارة الخارجية للصين.

وقد ساهمت الإصلاحات التي قامت بها الصين منذ سنة1978 بتطوير وتيرة النمو الاقتصادي في الصين، حيث ساهم ذلك في:

– الرفع من معدل الدخل الفردي للأسر الصينية،

– التقليص من نسبة الفقر،

– حدوث اندماج كبير للاقتصاد الصيني في منظومة الاقتصاد العالمي بفعل نهج الصين لنظام اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يجمع بين النهج الاشتراكي والانفتاح على الاقتصاد الرأسمالي.

ومن أهم الإصلاحات نجد الإصلاحات التجارية في منتصف الثمانينات التي تمثلت في تخفيض دور التخطيط المركزي للتجارة الخارجية والأخذ باللامركزية في إدارة الصرف الأجنبي إضافة إلى إلغاء الوضع الاحتكاري لمعظم شركات التجارة الخارجية، أما إصلاحات أوائل التسعينات فركزت على جعل حجم الصادرات أكثر

استجابة لتغيرات الأسعار النسبية وضمان زيادة اكبر في حصص استرداد الصرف الأجنبي،إضافة إلى إجراء إصلاحات صارمة لنظام الصرف الأجنبي، أما في نوفمبر 2001 أصبحت الصين احدث عضو في منظمة التجارة العالمية،وأدى دخولها هذا إلى انفتاحها انفتاحا أوسع على السوق العالمية، وشكل هذا الانفتاح وسيلة بيد القادة الصينيين للحفاظ على ديناميكية الإصلاحات.[1]

1-3-إستراتيجية تنمية الصادرات في الصين:

اتبعت الصين إستراتيجية مزدوجة لتنمية الصادرات، يتمثل الجزء الأول من هذه الإستراتيجية في الاستفادة من أحد أكبر مواردها الطبيعية وهو عنصر العمل عن طريق تشجيع الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتي تؤدي إلى خلق الوظائف وبالتالي يتحقق الاستغلال التام والأمثل لهذا العنصر،ويركز الجزء الثاني منها على دعم هدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إنتاج وتصدير سلع ذات تكنولوجيا عالية، وبالفعل أصبحت الصين في سنة 2004 من اكبر الدول المصدرة لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وارتكزت إستراتيجية تنمية الصادرات الصينية على عدد من السياسات ،وقد حاولت الصين الاستفادة من تجربة الدول حديثة العهد بالتصنيع في شرق آسيا في هذا المجال، حيث تشابهت السياسات الصينية في تنمية الصادرات مع تلك السياسات التي اتبعتها هذه الدول،وحاولت الصين إنشاء العديد من الهياكل المؤسسية المماثلة لتلك الموجودة في هذه الدول، ويمكن القول أن هناك ثلاثة عوامل ساهموا بشكل فعال في نجاح إستراتيجية تنمية الصادرات في الصين وهي: تبني الحكومة المركزية إستراتيجية واضحة لدعم تنمية الصادرات،المشاركة الفعالة للسلطات المحلية ووجود مستثمرين أجانب بحثا عن مصدر العمالة الرخيصة.

وفي بداية تنفيذ سياسة الانفتاح على العالم الخارجي بدأت السلطات المركزية في الصين تطبيق العديد من السياسات لترويج ما يطلق عليه ثقافة

[1] -B,Naughton (2007), The Chinese Economy :transitions and growth, The Mat press,Cambridge,P32

التصدير، وتمثلت أهم هذه السياسات في[1]:استهداف المناطق الجغرافية،استهداف قطاعات الاقتصاد،سياسة تحرير الاستثمار الأجنبي،سياسة تمويل الصادرات.

-سياسة استهداف المناطق الجغرافية:

أقامت الصين العديد من المناطق الاقتصادية الخاصة التي تمارس فيها الأنشطة الاقتصادية مثل التصنيع والأنشطة البنكية،التصدير والاستيراد والاستثمار الأجنبي، حيث ساعدت هذه المناطق كنقطة ارتكاز للاستثمارات المحلية والأجنبية التي أتاحت للصين تنمية الروابط الاقتصادية مع السوق العالمي.

ومن أهم المميزات التي تميزت بها المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين ميزتان هما:

الأولى: الاستقلالية الإدارية في مجالات الاستثمار، التسعير، الضرائب، الإسكان، العمالة.

الثانية: تعرض المناطق الاقتصادية الخاصة حوافز للمستثمرين غير موجودة في المقاطعات الصينية الأخرى.

-سياسة استهداف قطاعات في الاقتصاد:

استهدفت الصين سياسة استهداف قطاعات محددة في الاقتصاد بالتوازي مع سياسة استهداف المناطق الجغرافية،حيث يتم اختيار القطاعات المستهدفة على المستوى المركزي،وشملت هذه القطاعات منتجات الصناعات الخفيفة، المنسوجات، الآلات والسلع الالكترونية.

-سياسة تحرير الاستثمار الأجنبي:

حققت الحكومة الصينية العديد من المكاسب عند تنفيذ جملة من سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الاقتصادية الخاصة، الأمر الذي جعل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للصين احد أهم العوامل المؤثرة في أداء الصادرات الصينية.

[1] -انظر في هذا الخصوص:

- N,lardy(1993),Foreign Trade and Economic reform in China,Camridge University Press, ,PP80-82
- Wang Mengkui(2006),China's Economy, China Intercontinental Press ,PP40-43

-سياسة تمويل الصادرات:

ساهمت سياسة تمويل الصادرات من خلال بنك الصين في أداء الصادرات الصينية بشكل كبير،حيث انه في بداية الثمانينات كان بنك الصين هو البنك الوحيد المسموح له بتداول الصرف الأجنبي والتعامل في المدفوعات الدولية،وكانت هناك تسهيلات محددة للمصدرين إضافة إلى التسهيلات المقدمة من البنوك المتخصصة مثل البنك التجاري والصناعي في الصين.

1-4-الهيكل المؤسسي للتصدير في الصين:

تتميز الصين بوجود هيكل مؤسسي يتولى الأمور المتعلقة بالتصدير،حيث انه لهذا الأخير دور فعال في تنمية الصادرات من خلال توفير المواد الخام والسلع الوسيطية للإنتاج والمساهمة في التحديث التكنولوجي للمشروعات الصينية والترويج لها في الأسواق العالمية، ويمكن حصر أهم مكونات الهيكل المؤسسي للتصدير في الصين في المؤسسات التالية[1]:

أ-شركات التجارة الخارجية الصينية:

استوعبت الصين خبرات دول شرق أسيا في مجال إنشاء شركات التجارة ،وكان الأمر الأكثر أهمية بالنسبة لها هو الوصول إلى مفتاح الدخول للأسواق الصناعية للدولة المتقدمة،وبالفعل كان للصين نموذج متفرد في شركات التجارة الخارجية،حيث لعبت هذه الأخيرة دور فعال في ضمان نقل المعلومات فيما يخص تكنولوجيا الإنتاج والتصميمات والتغليف، بالإضافة لذلك نظمت هذه الشركات جولات لعملائها إلى أنحاء العالم،كما ساهمت في خلق قنوات للاتصال مع العالم الخارجي وتوفير المواد الخام والسلع الوسيطية اللازمة للإنتاج، بالإضافة إلى

[1]- راجع في هذا الخصوص:

-Palley,T,(2006),External contradictions of the Chinese development model,Journal of Contempory China,vol 15,No46,P56

-Liu JianLi,(2009), China's export trade structure, analysis of competitiveness changes and trade policy, Reform of Economic System Magazine, Social Sciences Academy of Sichuan Province N 01, PP12-13.

المساهمة في التحديث التكنولوجي للمشروعات الصينية من خلال ترتيبات استيراد المعدات المتخصصة التي تحتاجها هذه المشروعات.

ب-المؤسسات الداعمة لتنمية الصادرات:

تتميز الصين بوجود هيكل مؤسسي يتولى الأمور المتعلقة بتنمية وترويج الصادرات الصينية، حيث يوجد المجلس الصيني لنشيط التجارة الدولية، وتعد الوظيفة الأساسية لهذا المجلس هي تقوية مركز الصين كدولة مصدرة حيث يتولى تنظيم المعارض التجارية لعرض المنتجات الصينية في جميع أنحاء العالم، إضافة إلى ذلك تقع على عاتق المجلس مسؤولية اختيار شركات التجارة الخارجية والمشروعات التي تشترك في هذه المعارض.

كما تتولى وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي تسويق الصادرات على مستوى المقاطعات والدولة ككل، ويعد الدور الأهم للوزارة هو تنظيم المعارض التجارية داخل الصين، ويتركز دور هذه الوزارة بشكل أساسي في تنظيم الإطار العام لسياسة التجارة الخارجية في الصين.

أما في ما يتعلق برقابة جودة الصادرات تتولى اللجنة الوطنية لفحص سلع الواردات والصادرات مسؤولية فحص جودة الصادرات،وتعمل هذه اللجنة باستمرار على تحسين خدمات فحص جودة الصادرات من خلال تبادل المعلومات الفنية بين مختبرات اللجنة والمختبرات الدولية،حيث حصل عدد كبير من مختبرات اللجنة على شهادات دولية من مختبرات عالمية بعد تقييم الطاقة الفنية وطرق الفحص، زيادة على ذلك تتولى اللجنة تقديم الدعم الفني والتدريب للمنتجين المحليين ومنح شهادة الجودة للمشروعات التي تنطبق عليها شروط الحصول على الشهادة.

2-تحليل أداء الصادرات الصينية:

يتحقق نمو الصادرات في أي دولة بإتباع مجموعة من السياسات التي تتسم بالتجانس والاستمرارية، وقد نجحت الصين في تحقيق ذلك منذ بداية عملية الإصلاح الاقتصادي، ويطرح نجاح الصين في تحقيق معدلات عالية لنمو الصادرات العديد من التساؤلات، فقد استطاعت الصين الخروج عن قاعدة الميزة النسبية،بينما لعبت الصادرات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل(وفقا لقواعد الميزة

النسبية) دورا هاما وجوهريا في هيكل الصادرات النسبية حيث نجد أن الصين تصدر أيضا منتجات كثيفة التكنولوجيا،وعليه يمكن القول أن الصين استطاعت تحقيق نجاح غير مسبوق فيما يتعلق بتطوير هيكل صادراتها ليشمل تصدير منتجات كثيفة التكنولوجيا، كما توضح تجربة الصين في مجال تنمية الصادرات أن الهدف الأساسي يتمثل في التركيز على نوعية الصادرات وليس حجم الصادرات

من خلال الجدول رقم(1) نلاحظ أن قيمة الصادرات في الصين اتجهت للزيادة منذ عام 1978 حيث أنها بلغت 10 مليار دولار أمريكي واستمرت الزيادة بشكل ملحوظ خلال هذه السنوات حتى وصلت إلى 1.945 مليار سنة 2012،ونجد أن هذه الزيادة بدأت منذ منتصف الثمانينات أي منذ بداية عملية الإصلاح الاقتصادي،ويعكس ذلك نجاح سياسات تنمية الصادرات التي نفذتها الحكومة منذ بداية الثمانينات ومن أهمها التوسع في تنمية قواعد إنتاج سلع التصدير والمصانع المتخصصة في تصنيع الصادرات حيث تتضمن هذه السياسة استهداف صناعات بعينها لتصبح مصدر أساسي للصادرات

كما يتضح من الجدول لنا مدى مساهمة صادرات السلع والخدمات في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الصين وزيادة قيمة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ أن نسبة مساهمة صادرات السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي انتقلت من 7% سنة1979 إلى 24% سنة1994 نتيجة الإصلاحات الاقتصادية ،ثم قفزت إلى 38% سنة2007 بعد دخول الصين في منظمة التجارة العالمية سنة2001 وهذا ما يؤكد اعتماد الصين بشكل كبير على الصادرات كواحدة من المقومات الأساسية للاقتصاد الصيني،كما نجد أن معدل زيادة نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي في الصين اكبر من نفس المعدل في دول العالم الأخرى حسب التقارير الاقتصادية، ويرجع هذا إلى عدة أسباب من بينها:زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصينية المصدرة وتوسيع حصتها في السوق الدولية،إضافة إلى زيادة استخدام الصين للاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم (01):قيمة الصادرات ونسب الصادرات من إجمالي الناتج المحلي في الصين(1980-2012)

السنة	إجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)	نسبة الصادرات من الناتج المحلي(%)	السنة	إجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)	نسبة الصادرات من الناتج المحلي(%)
1978	10	5،87	1995	168	26
1979	15	7	1996	172	24
1980	20	9	1997	207	21
1981	24	11	1998	207	20
1982	26	13	1999	221	20
1983	26	12	2000	280	20
1984	29	11	2001	299	23
1985	30	11	2002	365	25
1986	36	10	2003	485	30
1987	44	12	2004	656	34
1988	52	16	2005	837	37
1989	57	17	2007	1.219	38
1990	68	17	2008	1.431	35
1991	79	19	2009	1.357	27
1992	94	21	2010	1.601	31
1993	103	23	2011	1.899	31
1994	138	24	2012	1.945	32

Source: Based on World Bank, World Development Indicators Database,2012

سوف نتناول فيمايلي تحليل تطور الهيكل النسبي للصادرات السلعية الصينية خلال أربع فترات وذلك لتوضيح التغيير الذي حدث في هيكل الصادرات الصينية

الجدول رقم(2):نسبة صادرات كل قطاع بالنسبة للصادرات الإجمالية للفترة(1978-2012)

القطاع/السنوات	1978-1986	1987-1995	1996-2004	2005-2012
المنتجات كثيفة الموارد الطبيعية	%31.4	%19.5	%17.5	%13
المنتجات كثيفة العمالة الغير ماهرة	%43.5	%52.9	%43.8	%22.1
المنتجات كثيفة التكنولوجيا	%10.3	%14.5	%29.4	%59.2
المنتجات كثيفة رأس المال البشري	%11.7	%14.5	%14.9	%17

Source: Based on World Bank, World Development Indicators Database,2012

يتضح من الجدول أعلاه تطور هيكل الصادرات الصينية من الصادرات كثيفة العمل ذات التكنولوجيا البسيطة إلى الصادرات كثيفة التكنولوجيا ورأس المال البشري، حيث نلاحظ التحول الكبير في هيكل الصادرات الصينية تجاه تصدير

منتجات كثيفة التكنولوجيا حيث قدرت **10.3%** في بداية الثمانينات حتى وصلت إلى **59.2%** من إجمالي الصادرات الصينية في الفترة (2005–2012)،ويوضح هذا نجاح الحكومة الصينية في سياسة تنمية صادرات صناعات الأجهزة الالكترونية والآلات،وعليه يمكن القول أن هيكل الصادرات الصينية تغير خلال الفترة (1978–2012) ليعكس زيادة القدرات التكنولوجية للدولة ونجاح سياسات تنمية الصادرات في القطاعات التي استهدفتها الحكومة الصينية.

3–محددات أداء الصادرات الصينية

تتأثر الصادرات بالعديد من المتغيرات الاقتصادية وبالتالي يستلزم التأثير على الصادرات العمل على تحقيق تغيرات في تلك المتغيرات لضمان تحقيق الأهداف التصديرية المرغوبة، وسنحاول تحديد أهم هذه المتغيرات التي يؤثر بعضها في جانب الطلب على الصادرات والبعض الآخر يؤثر في جانب عرض الصادرات، حيث أن تحسن شروط نفاذ الصادرات إلى الأسواق العالمية وزيادة المنافسة في جانب الطلب على الصادرات في الأسواق العالمية يتطلب في الأساس توافر عوامل محددة في جانب عرض الصادرات تساعد في تعزيز وضع الصادرات في السوق العالمي

3–1–محددات أداء الصادرات التي تؤثر في جانب العرض:

حقق الاقتصاد الصيني قفزات هائلة انعكست بشكل ايجابي على التنمية في الصين، وتحقق هذا الانجاز بإتباع الحكومة الصينية لأسلوب خاص بها وهو التحول تدريجيا وبصورة متزايدة ليكون اقتصادها أكثر استجابة لتغيرات السوق والأسعار، كما لعبت التجارة دورا جوهريا في التحول الصيني حيث أن الاقتصاد الصيني استمر في النمو حتى في فترات تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، ويطرح نجاح الصين في الاندماج في الاقتصاد العالمي بهذا الشكل العديد من التساؤلات حول محددات أداء الصادرات الصينية.

ويمكن إجمال محددات أداء الصادرات التي تؤثر على جانب العرض فيمايلي[1]: تكاليف الانتاج، سعر الصرف الأجنبي، الاستثمار المحلي الأجنبي،حوافز التصدير،الناتج الوطني الإجمالي.

أ-تكاليف الإنتاج: تعتبر تكاليف الإنتاج من العوامل المحددة لربحية الصادرات، وعليه تؤثر بشكل جوهري على أداء الصادرات، ومن أهم مكونات تكاليف الإنتاج نجد:

- تكاليف المستلزمات الوسيطية والتي غالبا ما يتم استيرادها من الخارج خاصة بالنسبة للدول النامية، وفي هذا الجانب نجد أن الصين عملت على تحديد اثر التعريفات الجمركية على إنتاج الصادرات وغيرها من الحوافز التي تمنح لمشروعات الاستثمار الموجهة لتصدير، حيث انعكس هذا بشكل ايجابي على تكلفة إنتاج الصادرات الصينية وبالتالي على أدائها في الأسواق الخارجية.

- تكلفة العمالة التي تقاس بنسبة اجر العامل إلى إنتاجيته، وفي هذا الصدد نجد أن العامل الصيني يتميز بانخفاض أجره وارتفاع إنتاجيته، حيث نجد أن الصادرات الصناعية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل ساهمت بشكل كبير في تحديد هيكل الصادرات الصينية.

- تكلفة النقل حيث أن وجود بنية أساسية جيدة لنقل المستلزمات الإنتاجية والمنتجات النهائية إلى مكان الاستخدام يساهم بشكل كبير وايجابي على انخفاض تكلفة النقل ونسبة الفاقد من السلع المنقولة، الأمر الذي ينعكس على أسعار الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية وربحيتها بالنسبة للمصدرين.

وعلى هذا الأساس تعتبر تكاليف الإنتاج احد المحددات الهامة التي تؤثر على إنتاج سلع التصدير ومن ثم على عرض الصادرات

ب-سعر الصرف:فيما يتعلق بسعر الصرف فانه يعد محدد هام لعرض الصادرات،حيث أن سعر الصرف الحقيقي يعكس تحركات الأسعار في الدولة بالنسبة لشركائها في التجارة،وسعر الصرف بين عملة الدولة وشركائها في التجارة ،وبالتالي فهو يعكس تنافسية صادرات الدولة في السوق العالمي ويعتمد تأثير

[1]- N,Lardy,(1993),Op,cit,PP92-98

تغيرات سعر الصرف على عرض الصادرات على عدة عوامل أهمها مرونة العرض المحلي بالنسبة للطلب على الصادرات وهيكل الصادرات.

ج-الاستثمار:هناك علاقة غير مباشرة تربط الاستثمار والصادرات عن طريق الإنتاج المحلي الذي يمثل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها عرض الصادرات، ونشير هنا إلى أن الاستثمار كأحد محددات عرض الصادرات لا يقصد به فقط حجم الاستثمار وإنما الأهم من ذلك هو جودة الاستثمار ونوعيته، ونجد في هذا الخصوص أن الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دورا جوهريا في نمو الصادرات الصينية.

د-الناتج الوطني الإجمالي:فيما يتعلق بهذا المحدد يمكن القول أن العلاقة بين الناتج الوطني الإجمالي والصادرات تعد احد أهم الأسس التي يرتكز عليها سياسة التنمية في الدولة،ونجد أن تأثير الناتج على نمو الصادرات يختلف من دولة إلى أخرى حيث يعتبر عنصر ضروري ولكن غير كافي لنمو الصادرات.

3-2-محددات أداء الصادرات التي تؤثر على جانب الطلب[1]:

يتحدد الطلب وفقا لمبادئ النظرية الاقتصادية بعدة عوامل أهمها:السعر والدخل، ويعتبر الطلب على احد بنود الإنفاق الكلي من خارج حدود الدولة على السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة،وتأخذ دالة الطلب على الصادرات الشكل التالي:

حيث:

X : الطلب على الصادرات

Y: الدخل العالمي

P: الأسعار النسبية(أسعار صادرات الدولة بالنسبة للأسعار العالمية)

من الناحية النظرية ووفقا لمبادئ نظرية التجارة التقليدية أدى انخفاض الأسعار النسبية للصادرات الصينية بالنسبة لأسعار الصادرات العالمية إلى زيادة الطلب على الصادرات، أي توجد علاقة عكسية بين الأسعار النسبية للصادرات والطلب على الصادرات، ومن جهة أخرى يوجد تأثير ايجابي للدخل العالمي على طلب

[1]- Ibid,P105

الصادرات الصينية، بالإضافة إلى ذلك نجد أن زيادة سعر الصرف الحقيقي الفعال أدى إلى انخفاض الطلب على الصادرات الصينية.

كل هذا يعكس تزايد والصادرات الصينية في الاسواق العالمية، لأن نشاط التصدير الذي يكون تحت ضغط المنافسة الخارجية يسمح بتنمية القدرات الانتاجية للدولة، ويعد هذا احد المكاسب الديناميكية لنشاط التصدير.

النتائج:

وفقا للتحليل السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

– الصادرات الصينية لم تحقق نموها على الصعيد الرقمي الإجمالي فحسب،ولكنها حققت تطورا على المستوى النوعي أيضا،فوفقا لمبادئ الميزة النسبية من المفترض أن تتخصص الصين في إنتاج وتصدير السلع كثيفة العمالة ولكن تحليل نموذج الإنتاج والتصدير الصيني يوضح أن الصين وصلت إلى هيكل صادرات تمثل فيه الصادرات كثيفة التكنولوجية النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات الصينية المصنعة،

– تصدر الصين منتجات ذات مستويات إنتاجية عالية تعكس قوة وتطور هيكل الصناعة الصينية ووجود قاعدة إنتاجية تتسم بالتنوع الكبير، حيث تلعب جميع القطاعات دورا هاما في الدخل الوطني وبصفة قطاع الصناعات التحويلية والتكنولوجية.

– لا تعتبر العوامل المحددة للطلب على الصادرات هي العناصر المؤثر فقط في الطلب على الصادرات الصينية، بل لعب الهيكل المؤسسي للتصدير في الصين دورا هاما في إدارة هذه المنظومة بشكل انعكس ايجابيا على نمو الطلب على الصادرات الصينية.

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر هام لسياسة الانفتاح الصينية، حيث استقطب التكنولوجيا المتقدمة والموارد الرأسمالية والخبرات الدولية من تطور وأسواق خارجية وضغط تنافسي.

– تنمية الصادرات تعتمد على عدة عوامل أهمها العوامل الخارجية التي تتوقف على الطلب الخارجي على الصادرات، والعوامل الداخلية التي تشمل كافة السياسات المحلية التي تنعكس أثارها على أداء الصادرات وهيكلها ومدى تنوعه.

خاتمة:

من خلال تحليل المقومات الأساسية للاقتصاد الصيني التي ساهمت في جعل الصين أكبر الاقتصاديات التصديرية على مستوى العالم،نستخلص أن الحكومة الصينية نفذت إستراتيجية مزدوجة لتنمية الصادرات حيث ارتكزت هذه الإستراتيجية على مجموعة من السياسات المترابطة التي ساهمت بدورها بشكل فعال في إعادة تشكيل هيكل الصناعة الصينية ومن ثم هيكل الصادرات الصينية، زيادة على ذلك نجد أن تغير هيكل الصادرات الصينية جاء ليعكس زيادة القدرات التكنولوجية للاقتصاد الصيني والمرونة النسبية لمناخ الأعمال في الصين، ونجاح سياسات تنمية الصادرات الصينية في القطاعات التي استهدفتها الحكومة، وعلى هذا يمكن القول أن تفاعل الاقتصاد الصيني مع المتغيرات الاقتصادية العالمية ساهم بشكل كبير في تنمية الصادرات الصينية.

المقترحات:

على ضوء التجربة الصينية في مجال تنمية الصادرات يجب على الدول النامية عامة والجزائر خاصة إتباع خطى الصين فيمايلي:

– تقديم المزيد من الدعم للقطاع التصديري في إطار خطة اقتصادية واضحة المعالم، سواء بإقامة صناعات مخصصة للتصدير أو مساندة القطاعات والمشروعات التي يتوقع لها بالقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

– التركيز على أنظمة الجودة الشاملة للمؤسسات والمنتجات وذلك للدور الهام الذي تلعبه عناصر قياس الجودة في خلق صورة ذهنية مناسبة عن المنتجات المحلية في الأسواق العالمية ولا سيما في المتقدمة منها.

– توفير مصادر التمويل الكافية للمؤسسات البنكية المختصة بتمويل الصادرات، بهدف زيادة قدرتها على تمويل القطاع التصديري بفوائد مميزة بالإضافة إلى دعم نظام التامين على الصادرات.

– الاهتمام بالبعد التنظيمي والإداري في عملية تنمية الصادرات.

المراجع:

-B,Naughton (2007), The Chinese Economy :transitions and growth, The Mat press,Cambridge.

-Liu JianLi,(2009), China's export trade structure, analysis of competitiveness changes and trade policy, Reform of Economic System Magazine, Social Sciences Academy of Sichuan Province N 01.

- N,lardy(1993),Foreign Trade and Economic reform in China,Camridge University Press,.

-Palley,T,(2006),External contradictions of the Chinese development model,Journal of Contempory China,vol 15,No46.

-UNIDO,(1991),The challenges of free economic zones in central and eastern Europe, new York.

-USAID,(2007),Special Economic zone benchmarking and Policy action plan, competitiveness support fund.

- Wang Mengkui(2006), China's Economy, China Intercontinental Press .